مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: 2021 ص.ص: 79-96
ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري :دراسة حالة المهاجرين الأفارقة

Illegal Immigration Implications' On Algerian Societal Security: A Case Study of African Migrants

برناوي أسماء[1]*، أ.د/ طيبي محمد بلهاشمي الأمين[2]

[1] جامعة وهران 2 ؛ الجزائر
[2] جامعة وهران 2 ؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2021/01/15 **تاريخ القبول:** 2021/02/21 **تاريخ النشر:** 2021/03/20

ملخص:

تعتبر الجزائر من أكثر الدول في شمال إفريقيا تأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية، فقد عرفت السنوات الأخيرة زيادة موجات هجرة الأفارقة نحو وعبر الجزائر بسبب اضطرابات الوضع الأمني في منطقة الساحل. مما شكل تحديا أمنيا بالنسبة للجزائر نتيجة جملة التداعيات الناتجة عنها خاصة بعد تحول الجزائر من دولة عبور إلى موطن استقرار.توصلت الدراسة إلى أن التدفق المستمر للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين نحو الجزائر يشكل تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ الجزائر؛ الأمن المجتمعي؛ الأفارقة.

Abstract :

Algeria is considered one of the countries in North Africa most affected by illegal immigration's phenomenon. In recent years, there has been an increase in the waves of African immigration to and through Algeria due to the turmoil of the security situation in the Sahel region,

* المؤلف المرسل.

which poses a security challenge for Algeria as a result of all the repercussions resulting from it, especially after Algeria's transformation from a transit country to a stable habitat. The study found that the constant flow of illegal African immigrants to Algeria poses a threat to Algerian societal security.

Keywords: Illegal immigration, Algeria, Societal security, Africans.

مقدمة:

تعتبر الجزائر نقطة عبور ووجهة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من منطقة الساحل الإفريقي، وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وأمام انتشار المهاجرين الأفارقة داخل التراب الجزائري بهدف الاستقرار، تواجه الجزائر تحديا أمنيا باعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تحمل تبعات خطيرة على المجتمع. على ضوء ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت هجرة الأفارقة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري؟

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هجرة الأفارقة نحو الجزائر من خلال التطرق إلى أسبابها وأثارها، والتعرف على التدابير المتخذة لمكافحتها. اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة من خلال التطرق إلى تداعيات هجرة الأفارقة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي في جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين الأفارقة في الجزائر.

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين على النحو الآتي :

المحور الأول : واقع هجرة الأفارقة غير الشرعية في الجزائر

أولا : أسباب هجرة الأفارقة عبر ونحو الجزائر

ثانيا: أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: 2021 ص.ص: 79-96
EISSN: 2600-6219

ثالثا :أثار هجرة الأفارقة غير الشرعية على المجتمع الجزائري

المحور الثاني: الآليات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

أولا:الآليات القانونية

ثانيا : الآليات الأمنية

يعرف القانون الجزائري حسب الأمر رقم 211/66 المؤرخ في جويلية 1966 الهجرة غير الشرعية على أنها : « دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل».[1] وقد حدد القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها حيث جاء في نص المادة 4 : « يخضع الأجنبي فيما يخص دخوله إلى الإقليم الجزائري وإقامته وتنقله لاستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في القانون ونصوصه اللاحقة».[2]

وبمفهوم المخالفة يمكن تعريف المهاجر غير الشرعي هو كل أجنبي يدخل إلى الإقليم الجزائري أو يقيم فيه أو يتنقل فيه باستخدام أساليب مخالفة لما نص عليه قانون 08-11.[3]

من جهتها عرفت الأمم المتحدة غير الشرعية على : «أنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البحر أو الجو ولا يحمل هذا الدخول أي أشكال من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة».[1]

[1] مفتاح غزال، " ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الإفريقي "، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد3،العدد 1، (الجزائر : 2019)، ص.177.

[2] نور الدين عبد الرزاق، " الأحكام القانونية لترحيل المهاجرين غير الشرعيين "، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 11، العدد 2، (الجزائر، جوان 2019) ، ص.583.

[3] المكان نفسه.

أما المفوضية الأوروبية فتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها :« كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات».[2]

مما سبق يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها دخول أو إقامة في دولة أخرى دون امتلاك الوثائق للازمة للدخول أو الإقامة في تلك الدولة.

المحور الأول : واقع هجرة الأفارقة غير الشرعية في الجزائر

تشكل موجات هجرة الأفارقة غير الشرعية للجزائر واتساعها تحديا أمنيا للدولة الجزائرية.

أولا : أسباب هجرة الأفارقة عبر ونحو الجزائر

حفزت مجموعة من العوامل المهاجرين الأفارقة على العبور أو الاستقرار في الجزائر.

I.أسباب خاصة بدول الانطلاق :

. تتمثل دوافع هجرة الأفراد من دول الساحل الإفريقي في :

[1] بن يحي عتيقة، " الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 3، العدد 2، (الجزائر، جوان 2018) ، ص457.

[2] محمودي فاطيمة الزهراء، بودالي خديجة، "الإطار النظري والقانوني للهجرة غير الشرعية"، في : الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، (الجزائر : مجلة الميزان، 2018) ، ص70.

– الأسباب الأمنية والسياسية : تعاني دول الساحل الإفريقي من الحروب الأهلية والعرقية، عدم الاستقرار الداخلي، الإرهاب، حملات قمع واضطهاد.[1]

– الأسباب الاقتصادية والطبيعية : تعاني هذه الدول من مشاكل مناخية كموجات الجفاف التي تتسبب في إتلاف الأراضي الزراعية وموت الماشية.[2] أما المشاكل الاقتصادية فتتمثل في ضعف اقتصاد غالبية الدول الإفريقية رغم امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، موجات المجاعة بسبب الجفاف والتصحر وارتفاع أسعار المواد المعيشية، انتشار الفقر والبطالة مقابل ارتفاع معدل النمو الديمغرافي وغياب ديناميكية تنموية تستجيب لاحتياجات الأفراد.[3]

II.أسباب خاصة بالجزائر كدولة عبور أو وصول:

هناك مجموعة من العوامل التي جعلت المهاجرين الأفارقة يختارون الجزائر كبلد عبور أو وصول، ويمكن إجمالها فيمايلي:

أولا : أسباب جيواستراتيجية تتمثل في الموقع الجغرافي للجزائر وتقاسمها حدود طويلة مع دول الساحل الإفريقي من جهة، وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط من جهة

[1] ذبيح عادل، زتاتي مصطفى، "التجربة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2019) ، ص15.

[2] Samir GATT, " L'immigration irrégulière de l'Afrique sahelo-saharienne vers et travers l'Algérie, Jil journal of political studies & international relations) ", p.136, (https://bit.ly/3nyNPsO), accessed january 01,2020.

[3] مفتاح غزال، مرجع سابق، ص179.

أخرى.لذا يعبر الراغبون في الوصول إلى الضفة الشمالية عبر الجزائر باعتبارها بوابة الولوج إلى أوروبا.[1]

ثانيا :تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استقرار ويعود ذلك إلى :

انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، وأدى ذلك إلى خلق مناصب عمل جديدة خاصة في قطاعات الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الأشغال الحرة والمنزلية عند الخواص.[2]إلى جانب استعانة أرباب العمل في الجزائر بالمهاجرين غير الشرعيين للأعمال مقابل رواتب أدنى مثل العمل في قطاع الزراعة، خدمة البيوت، البناء.[3]

بالإضافة إلى تبني الدول الأوروبية إستراتيجية غلق الحدود الأوروبية في وجه الهجرة عام 2000، ووضعها تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية بفروعها الأربعة (ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، اليونان).[4]

يعود سبب التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين على الجزائر إلى شساعة الإقليم الجغرافي الجزائري ومجاورتها لسبعة دول (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب).[5]

[1] نيوش سهيلة، " الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر"، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2019) ، ص16.

[2] فول مراد، "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، (الجزائر، جوان 2017) ، ص37.

[3] نيوش سهيلة، مرجع سابق، ص36.

[4] فول مراد، مرجع سابق، ص37.

[5] ذبيح عادل، زتاتي مصطفى، مرجع سابق، ص235.

بالإضافة إلى عوامل أخرى كالقرب الجغرافي، تشابه التركيبة الاجتماعية ونوع الحياة لدى سكان جنوب الجزائر مع الدول المجاورة كطوارق النيجر ومالي.[1]

تتلخص أسباب هجرة الأفارقة غير الشرعية في عوامل الطرد والجذب حيث تعود العوامل الطاردة إلى سوء الأوضاع التي تشهدها أغلب دول الساحل الإفريقي، والتي كانت الدافع الرئيسي لمغادرة هؤلاء الأفراد لبلدانهم بحثا عن الأمن والاستقرار. أما عوامل الجذب فتشمل الموقع الجغرافي للجزائر ووجود الاستقرار فيها مقارنة بباقي دول الجوار، مما حفز المهاجرين الأفارقة على اختيار الجزائر كبلد عبور أو وصول.

ثانيا: أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية

تتم الهجرة غير الشرعية عن طريق اختراق الأجنبي لقوانين الدخول أو الإقامة في الدولة الجزائرية، عبر عدة أساليب.

يتسلل المهاجرون غير الشرعيين إلى الجزائر عبر المسالك البرية :

أولا :عن طريق التسلل الفردي عبر المسالك البرية أين تقل أو تنعدم مراكز المراقبة عن طريق تزوير الوثائق، من خلال الحصول على وثيقة رسمية بطرق غير قانونية أو عبر استخدام غير قانوني لوثيقة رسمية ملك للغير، وذلك بانتحال هوية شخص آخر بالتركيز على تشابه الملامح بين المهاجر غير الشرعي وبين الصاحب الأصلي للهوية.[2]

[1] Samir GATT, Op.cit.p.235.

[2] شوقي نذير، "واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"، آفاق علمية، العدد 5 (الجزائر، جانفي 2015)، ص275.

ثانيا :عن طريق التسلسل الجماعي عبر وسائل النقل والوثائق المزورة، وفي هذه الحالة يكون أفراد الجماعات على معرفة بمسالك الصحراء وتربطهم علاقة مع أهالي المناطق المجاورة، الذين يعملون على تقديم المساعدة والإرشاد أثناء تنقل الجماعات.[1]

ثالثا :عن طريق شبكات التهريب البشري والتي تستخدم مسالك وطرق ملتوية لتفادي مراكز مراقبة الحدود، حيث تقوم هذه الشبكات باستغلال المهاجرين من أجل تهريب سلع محظورة عبر الحدود الجزائرية.[2]

مما سبق يوجد أساليب لتوغل الأفارقة عبر الحدود الجزائرية والمتمثلة في التسلل الفردي، التسلل الجماعي، شبكات التهريب.

إن تسلل الأفارقة عبر الحدود البرية يعود إلى شساعة الشريط الحدودي البري وصعوبة مراقبته.

من جهة أخرى يقوم المهاجرون الأفارقة بتمويه المصالح الأمنية الجزائرية من خلال استخدامهم لتقنية جديدة تتمثل في شراء بطاقات هوية مواطنين جزائريين متوفين من ولاية تمنراست بالتواطؤ مع بعض سكان تمنراست مقابل مبالغ مالية ليتحولوا بعدها إلى جزائريين.[3]

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

[3] بخوش صليحة، " الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا –الجزائر نموذجا–"، الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 1، (برلين، مارس 2018) ، ص.202.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: 2021 ص.ص: 79-96

الشكل رقم 02: توزيع المهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل الإفريقي حسب الجنسية

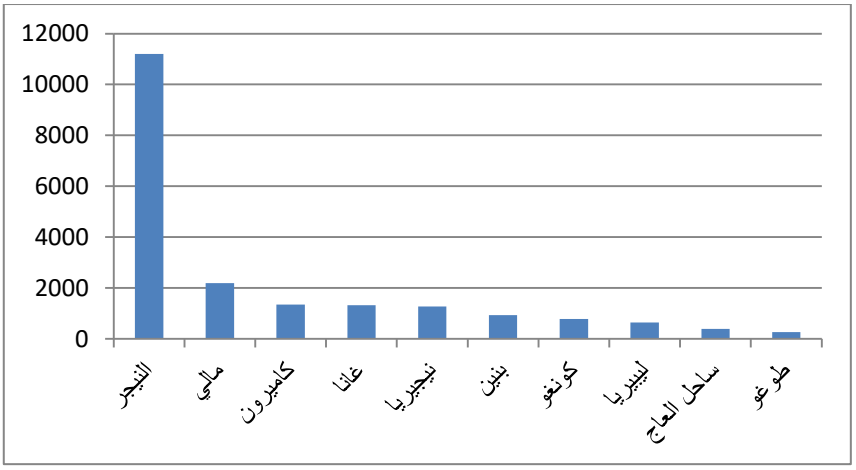

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على

Nacer –Eddine Hammouda, "La migration irrégulière vers et à travers l'Algérie", janvier 2018, p.12, (https://bit.ly/3seR5x3), accessed January 07, 2020.

يوضح من الشكل رقم 2 وجود تنوع في جنسيات الأفارقة المهاجرين للجزائر بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة في منطقة الساحل عموما.

حيث يتصدر المهاجرون من دولة النيجر القائمة نظرا للأزمات السياسية التي تشهدها دولة النيجر والتي تسببت في تدهور الوضع الإنساني، واحتل المهاجرون من دولة المالي المرتبة الثانية بسبب الحرب المندلعة في مالي، ما أجبر الأفراد على مغادرة بلدانهم بحثا عن وضع أمني مستقر ومستوى معيشي أفضل، فكانت الوجهة الجزائر بسبب العامل الجغرافي باعتبارها بوابة العبور نحو أوروبا أو بلدا ملائما للاستقرار والبقاء.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 10 العدد: 01 السنة: 2021 ص.ص: 79-96
ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

ثالثا :أثار هجرة الأفارقة غير الشرعية على المجتمع الجزائري

يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي على أنه : « الإستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات». وعليه يشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى قدرة المجتمع على استمرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية.[1] ومن تلك التهديدات توجد الهجرة غير الشرعية.

أفرزت هجرة الأفارقة غير الشرعية للجزائر جملة من الآثار على الأمن المجتمعي الجزائري. فقد انتشرت الآفات الاجتماعية كتفشي الرشوة مقابل الحصول على الوثائق القانونية للإستقرار في الجزائر، أو من أجل العبور إلى أوروبا، انتشار تجارة واستهلاك المخدرات، انتشار أقليات تعتنق الدين المسيحي، إدخال ثقافات جديدة على المجتمع الجزائري غريبة عن عاداته وتقاليده.[2]

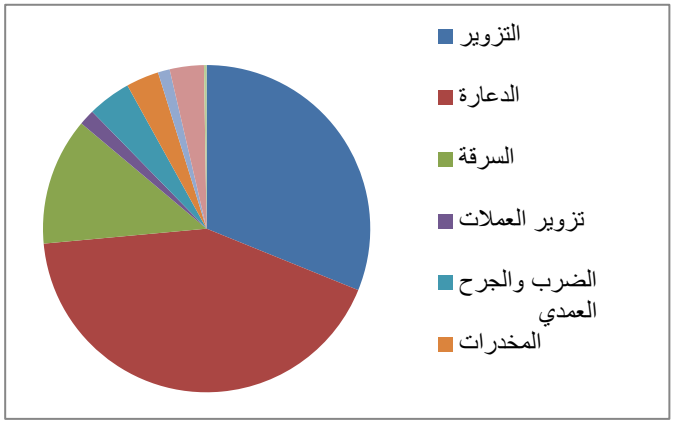

الشكل رقم 03: الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على مدينة تمنراست

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على شوقي نذير، مرجع سابق، ص282.

[1] سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2012) ، ط1،ص27.

[2] عثماني مرابط حبيب، جنيدي خليفة، "الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة التراث، المجلد 1، العدد 29، (الجزائر، ديسمبر 2018)، ص313.

يوضح الشكل رقم 3 بعض الجرائم التي قام بها المهاجرون غير الشرعيين في مدينة تمنراست أين يوجد عدد كبير من المهاجرين الأفارقة والمتمثلة في الدعارة، السرقة، الاعتداء، التزوير، الشعوذة، التهريب القتل العمدي وغيرها... مما يشكل تهديدا للمجتمع الجزائري.

في المقابل ارتفعت حالات الزواج المختلط مما ينتج عنه اختلاط الأنساب الأمر الذي يمس بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري.[1]

من جهة أخرى يشهد الجنوب الجزائري تواجد عدد كبير من المهاجرين الأفارقة، حيث أصبحت تمنراست تلقب بالعاصمة الإفريقية بسبب استقطابها لعدد كبير من النازحين الأفارقة الأمر الذي سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن الديمغرافي.[2]

فالإخلال بالنمو الديمغرافي سيخلق أقلية في المجتمع تسعى لتعزيز هويتها مما سيطرح إشكالية الإعتراف بها مستقبلا، الأمر الذي صراع داخل المجتمع.

إن دخول أقليات وديانات دخيلة على المجتمع الجزائري خاصة في وجود أكثر من 34 جنسية في ولايتي تمنراست واليزي، الأمر الذي يهدد كيان السكان الأصليين باختلال التوازن الاثني في الجزائر. حيث تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية مما يهدد الهوية والثقافة الجزائرية. من جهة أخرى يوجد تهديد للتجانس الإجتماعي من خلال تغير التركيب الاثني، الثقافي، الديني واللغوي.[3]

[1] شوقي نذير، مرجع سابق، ص282.

[2] بخوش صليحة، مرجع سابق، ص ص301.

[3] بوحادة سارة، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والإنسانية، العدد 1، (الجزائر، فيفري 2020) ، ص.147.

بالإضافة إلى انتشار ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية خاصة بالمهاجرين الأفارقة مما يهدد قيم وأخلاق المجتمع.[1]

وعليه فهجرة الأفارقة غير الشرعية تهديد للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية وقيم وأخلاق المجتمع الجزائري.

المحور الثاني: الآليات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

أمام ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية.

أولا: الآليات القانونية

استحدثت الجزائر جملة من الآليات القانونية الرامية إلى الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تجريمها ومعاقبة مرتكبيها، وفي مقدمتها القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وقانون العقوبات 09-01 الصادر في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

جرم القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 الهجرة غير الشرعية، فقد نص على تطبيق عقوبة الحبس ودفع غرامات مالية. وتم تأكيد العقوبة بموجب قانون العقوبات 09-01 الصادر في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، فقد جاء في المادة 175 مكرر1 :« دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة مالية من

[1] بخوش صليحة، مرجع سابق، ص ص. 302.

20,000 دج إلى 60,000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثاق مزورة، أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود».[1]

من جهة أخرى نص نفس القانون على الأحكام المتعلقة بفعل تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر 2 المعنون ب "تهريب المهاجرين" من المادة 30 مكرر 30 إلى مكرر 41.

فقد عرفت المادة 303 مكرر 30 تهريب المهاجرين : « يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدابير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أية منفعة أخرى».[2]

ركزت المادة 175 مكرر 1 والمادة 303 مكرر 30 على الخروج غير المشروع ولم تتطرق إلى الدخول غير المشروع إلى التراب الجزائري.

كما نص نفس القانون على إجراءات قانونية صارمة تتخذ ضد الأجانب الذين يدخلون إلى الإقليم الجزائري بطريقة غير شرعية. فهناك إجراء الترحيل الذي يطبق على من يشكل تواجده تهديدا للأمن العام ولأمن الدولة وللمصالح الوطنية الجزائرية، وهناك الطرد

[1] فول مراد، مرجع سابق، ص.38.

[2] بن سالم رضا، " الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري "، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، (الجزائر)، ص124.

الذي يطبق على من لم يستوف شروط الدخول، بالإضافة إلى الإبعاد الذي يتخذ في حالة عدم امتلاك المهاجر تأشيرة الدخول إلى إقليم الجزائر.[1]

في المقابل يتم إحاطة هذه إجراءات الترحيل بجملة من الضمانات للحفاظ على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يتم ترحيلهم خارج الإقليم الجزائري.[2]

في حالة عدم امتثال المهاجر لقرارات الطرد أو الإبعاد يتم معاقبته وفق ما نصت عليه المادة 01/42 من القانون 08-11 : «كل أجنبي يمتنع عن قرار تنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود، ودخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون رخصة يعاقب بالحبس لمدة سنتين إلى خمس سنوات إلا إذا أثبت بأنه لا يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي ولا التوجه إلى نحو بلد آخر، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية».[3]

من جهة أخرى نصت المادة 37 من القانون 08-11 على إمكانية إنشاء مراكز انتظار من أجل إيواء الرعايا الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية داخل الإقليم الجزائري في انتظار إتمام إجراءات الطرد أو الترحيل.[4]

[1] تياب نادية،"آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر"، في : الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، (الجزائر : مجلة الميزان، 2018) ، ص302.

[2] مسعودي يوسف، "مدى فعالية إجراء الإبعاد في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية "، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 1، (الجزائر، مارس 2017) ، ص49.

[3] نور الدين عبد الرزاق، مرجع سابق، ص587.

[4] بن سالم رضا، مرجع سابق، ص122.

تشمل الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية في السجن ودفع غرامات مالية، بالإضافة إلى إجراءات أكثر صرامة تتمثل في الترحيل أو الطرد ضد كل أجنبي متواجد بطريقة غير قانونية على التراب الجزائري.

ثانيا : الآليات الأمنية

تعمل الوحدات الأمنية المتخصصة ممثلة في حرس السواحل، حرس الحدود، شرطة الحدود، الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة على التصدي لجريمة الهجرة غير الشرعية.

-حراس السواحل:

تقوم هذه القوات بالتصدي للهجرة غير الشرعية التي تمر عبر البحر، ومكافحة تهريب المهاجرين بطرق غير قانونية، فقد نجحت القوات في إحباط محاولات وصول مهاجرين غير شرعيين إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط حيث تعتمد هذه القوات على نظام مراقبة متطور " الجهاز المندمج VTTMS"[1].

-حراس الحدود :

تتولى مهمة مراقبة الحدود البرية من خلال وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بالتصدي و ولمحاولات الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتهريب.[2]

[1] ذبيح عادل، زتاتي مصطفى، مرجع سابق، ص216.
[2] تياب نادية، مرجع سابق، ص297.

-مصالح شرطة الحدود :

تكلف هذه المصالح بمراقبة الحدود البرية، البحرية والجوية من خلال اتخاذها إجراءات إدارية وقانونية منضمة لحركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، كما تقوم بإجراءات الطرد من الإقليم الجزائري بعد صدور القرار ضد الأجانب بالتنسيق مع مصالح الشرطة.[1]

-إدارة الجمارك :

إلى جانب المهام التقليدية تتولى هذه الوحدة الأمنية مهمة التصدي للهجرة غير الشرعية من خلال تفتيش الأماكن، الأشخاص ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية.[2]

- الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية :

في عام 2004 تم إنشاء الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية كجهاز تابع لمديرية الأمن الوطني، الذي يعمل على التصدي لشبكات تهريب ومكافحة تزوير الوثائق الخاصة بتواجد الأجانب في الجزائر.[3]

- اللجنة الوطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة :

تعمل هذه اللجنة على مكافحة الجرائم التي تشكل تهديدا للمجتمع الجزائري بما فيها جريمة تهريب المهاجرين.[1]

[1] بن عومر مُحَمَّد الصالح، عماري نور الدين، "ماهية الهجرة غير الشرعية والآليات الوطنية المقررة لمكافحتها في التشريع الجزائري"، في : الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، (الجزائر : مجلة الميزان، 2018) ، ص.49.

[2] قوارية قويدر، " الهجرة غير الشرعية بين الإجرام والظلم ومدى نجاعة الإستراتيجية الجزائرية في التصدي لها "، في : ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2019) ، ص.320.

[3] المكان نفسه

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

أما على المستويين الإقليمي والدولي فقد دعت الجزائر إلى إقامة تعاون أمني بين دول المنطقة بإشراك كل الأطراف والهيئات الدولية، وتسخير الوسائل اللازمة لمكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية.وفي هذا السياق أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع دول افريقية وأوروبية منها مالي، النيجر، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا وغيرهم من الدول، كما خصصت الجزائر ميزانية ضخمة بهدف التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم.[2]

رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية على الصعيدين الوطني والدولي إلا أن الظاهرة لازالت مستمرة.

الخاتمة :

شكلت الجزائر نقطة عبور واستقرار للعديد من المهاجرين الأفارقة، ومع تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل ارتفعت وتيرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر. في المقابل أفرز توزع المهاجرين الأفارقة عبر التراب الجزائري تداعيات على الأمن المجتمعي الجزائري.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

تعتبر حالة عدم استقرار التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي أهم سبب لتدفق الهجرة غير الشرعية عبر ونحو الجزائر.

تعد هجرة الأفارقة غير الشرعية تهديد لهوية وثقافة المجتمع الجزائري، خاصة التخوف من العادات الدخيلة على المجتمع في الجزائر.

[1] المرجع نفسه، ص.321.

[2] فول مراد، مرجع سابق، ص.39.

تبنت الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي بهدف التصدي للهجرة غير الشرعية.

فعلى الصعيد الوطني قام المشرع الجزائري بسن قوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتعاقب عليها، كما أوكلت الجزائر للوحدات الأمنية مهمة مراقبة الحدود الوطنية وحمايتها من اختراق المهاجرين غير الشرعيين من خلال تنسيق التعاون بين هذه الوحدات.

أما على الصعيد الدولي فركزت الجزائر على تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار ومختلف الهيئات الدولية من خلال إبرام اتفاقيات في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

رغم الإجراءات التي تبنتها الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أن ظاهرة هجرة الأفارقة نحو الجزائر لازالت مستمرة.

في الأخير تقترح هذه الدراسة جملة من التوصيات المتمثلة في :

إحكام الرقابة على الحدود الجزائرية خاصة البرية منها واستخدام التقنيات الحديثة نظرا لشساعة الشريط الحدودي البري.

البحث على الأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية داخل التراب الجزائري وتوقيفهم وتشديد العقوبات على مخالفة قوانين الهجرة.

توعية المجتمع الجزائري بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهديدها للأمن المجتمعي.

يجب اتخاذ إجراءات صارمة لحماية الأمن المجتمعي في الجزائر من تهديد الهجرة غير الشرعية من خلال منع انتشار المهاجرين الأفارقة داخل الولايات الجزائرية، مكافحة الآفات الاجتماعية التي نشرها المهاجرون الأفارقة في الجزائر.